

الغمر بالفتح صوماً كثر كبري  
وصور زلق عطش كبري كثر

باشك وذكرة النوازل انه اذا كان الماء الذي يلاقه الجيفة دورت  
الذي لا يلاقه الجيفة يعني اذا كانت العلية للماء الذي لا يلاقه الجيفة  
بان جري الماء عليها وتزدها بحيث لا ترى من تحتها جاز الوضوء  
من السفل والآبار كانت الجيفة تمشي تحت الماء فلا يجوز وضوءها  
اخذوا منهم من ماء المهند وان وعدها ماء الطراد اجري في ميزاب  
السطح وكان على السطح غزالة او غيرها من النجاسة وكان أكثر الماء  
لا يجري عليها ولم يكن عند الميزاب فالما ظهر الميزاب  
اش النجاسة اعتبارا للغالب ما اذا كانت الغزرة عند الميزاب او كان  
الماء كله او نصفه أو أكثره يلاقه الغزرة وسواء الماء الذي يجري  
من الميزاب نجس ولو لم يتغير إلا في الأوان لم يكن كذلك فهو طاهر  
اعتبارا للغالب وان سال المطر من السقف او من الثقب ان كان  
المطر داما لم يستمر لم ينقطع بعد فهو طاهر سواء تحمت النجاسة  
أكثر السطح او لا لعدم تحقق مخالطة النجاسة لا اتصاله من المنازل  
فباران يصب السطح وان انقطع المطر بعد ذلك سال من الثقب  
ان كانت على جميع السطح او على أكثره نجس فهو نجس ذلك انظر من الثقب  
نجس

نجس لعدم بانه نزل بعد اصابتها بالسطح وجرا بانه عليه موانع غالية  
نجس والحكم للغالب والنصف له حكم الأكثر للاحتياط كما تقدم واذا  
كان الماء الجاري يجري جريا ضعيفا ينبغي ان يتوضأ به المتوضئ  
على الوقار بالشافعية حتى يمر عنه الماء المستعمل قال بعضهم يجوز المتوضئ  
بمنه الى اعلى الماء من موريد الماء او الجمرة الرباطة منها لكونه اخذ  
من فوق مكان سقوط الماء المستعمل واذا استعمل الماء الجاري من فوق  
وبق جريته اسفل المكان الذي استعمله كان جارا باقيا كما كان يجوز الوضوء  
كسائر مياه الجارية اما الجدة في جريان الماء في كونها جارية في الحكم  
فقال بعضهم ان ذهب برتين او ورق فهو جار وقيل ما بعدة النكاح  
جاريا وقال بعضهم ان كان بحيث لو دفع في حجره ان ينكف ما حتمه  
وينقطع الجريان فليس بجار حكي وان كان بخلافه فهو جار والاول  
اشهر والثاني اظهر وفي المنقح اذا كان بطن النهر نجسا وجري الماء  
عليه ان كان الماء كثيرا بحيث لا ينجس ما حتمه لا ينجس وان كان اقل  
لو كان جميع البطن نجسا ونهره منه انه ان كان قليلا لم ينجس ما حتمه  
ينجس والحكم فيه كالحكم في المرو على الجيفة ولو كان في النهر ما واكد

تجدد الماء